



روح ثورة ومنطق دولة

الندوة التشاورية الخامسة

"على طريق التمكين"

١ - ٣ صفر ١٤٣٧ هـ الموافق ١٣ - ١٥ نوفمبر / تشرين الثاني

محور الاستعداد الذهني وتغيير المنظور



من المقرر في العلوم السياسية أن الذي يحكم هو الذي يملك الأهلية للحكم
وليس بالضرورة الذي يملك الشعبية. قد يملك الشعبية من لا يملك الأهلية
للحكم فلا يحكم، وقد يملك الأهلية من لا يملك الشعبية فيحكم

المحتويات

٥	مقدمة
٧	الورقة الأولى / من الثورة إلى الدولة (أ.مجاهد ديرانية)
١٥	الورقة الثانية / روح ثورة وهيكل دولة (د.عبد الكريم بكار)
٢٥	الورقة الثالثة / تمكين الوحدات الصغرى للحكم المحلي (د.ياسر العيتي)
٣٨	الخلاصة والتوصيات



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

مطالب السوريين حين انطلقت ثورتهم كانت تنحصر في إسقاط نظام الظلم والاستبداد، واستبداله بنظام يقوم على العدل والحرية، ويعيد لهم كرامتهم الإنسانية المهذورة، كذلك إصلاح مؤسسات الدولة الفاسدة إداريا وماليا، وتحويلها لمؤسسات تلتزم بمعايير الحوكمة، وكان الوصول إلى هذه المطالب يعني تحقيق حلم السوريين بمختلف أطيافهم في العيش في ظل الحكم الرشيد الذي فقدته البلاد منذ زمن طويل.

ومع تتالي خروج مناطق واسعة من سيطرة النظام عسكريا، عمد هذا الأخير إلى معاقبة السكان بقطع الخدمات الحياتية اليومية من ماء وكهرباء وغذاء وصحة وتعليم واتصالات وغيرها، فكانت الفرصة مواتية لتطبيق نموذج الحكم الرشيد الذي حلم به السوريون، لكن ذلك اصطدم بعقبات كبرى منعت من البدء به، تدور كلها حول الانتقال بالتفكير والعمل من منطق الثورة إلى من منطق الدولة، فلكل منهما نظرياته وأدواته المختلفة عن الآخر.

تحاول الأوراق التالية معالجة هذه القضية، وتبسيط الضوء على أهم أسبابها، وضرر استمرارها، وتتمس الحلول المناسبة للتصدي لها.





الورقة الأولى

من الثورة إلى الدولة

الأستاذ مجاهد ديرانية

محاور الورقة:

١. الثورة تمر بمراحل متعددة، ولكل مرحلة أدوات وقيادات تختلف عما سبقها، ومن الخطأ الإصرار على نفس الأدوات ونفس القيادات في هذه المراحل المختلفة.
٢. بنية الدولة تختلف عن بنية الثورة، فالثورة "بناء شعبي عسكري" والدولة "بناء مدني سياسي، والانتقال بينهما لا يتم تلقائياً، إنما يتم بتغيير أسلوب العمل وأسلوب التفكير.
٣. العالم اليوم منظومة متماسكة، والدول جميعها تحافظ على استقرارها، وتمنع أي خلل في دوائرها الصلبة: السياسية والاقتصادية والأمنية، والثورة ستبقى دخيلة مهددة لهذه المنظومة ما لم تتحول إلى فكر الدولة.
٤. العوائق التي تقف أمام الثورة في إنشاء مؤسسات الدولة خمسة: الفصائلية، ودعوى تملك الثورة، ورفض التشاركية، وضعف العلاقات الدولية، والارتهان لمنطق كل شيء أو لا شيء.

الورقة الأولى

من الثورة إلى الدولة

مسوغ الورقة :

رفعت الثورة منذ أيامها الأولى شعار إسقاط النظام، ورفعت معه شعار الحفاظ على الدولة، وهي إلى يومنا هذا تواجه معوقات في تحقيق الهدفين كليهما، ومع اختلاف أدوات الوصول إليهما فلا زلنا نؤخر، أو نرفض تفعيل أدوات الدولة، وهو ما ينعكس سلباً أيضاً على مسار الثورة جميعها.

ملخص الورقة :

يتحدث الكاتب في هذه الورقة عن وجود فرق بين أدوات انتصار الثورة، وأدوات بناء الدولة، وأن الأخيرة يغلب عليها الجانب السياسي، والإدارة المدنية للمؤسسات الحكومية، ومراعاة العلاقات الدولية وتقويتها، ثم يركز في كلامه على المعوقات الأساسية التي تواجه التحول من منطق الثورة إلى منطق الدولة، ثم يستخلص أن بناء الدولة لا يكون جملة واحدة، إنما هي عملية تدريجية، لكن يجب أن نتخذ قراراً بالبداية بها.



من الثورة إلى الدولة :

طال طريق الثورة، وما نحن نقترّب من نهاية سنتها الخامسة ونهمّ بالدخول فيما وراءها، ولا ندري كم يبلغ ما وراءها، وما نزال ننتظر أن يجود علينا الزمان بمخرج من الحالة التي نحن فيها، نحسب أنّ الزمن وحده كفيل بحل المشكلة، أو أن اتخاذ بعض الإجراءات العملية -كتوحيد الفصائل أو إصلاح بعض مسارات الثورة أو تحسين الأداء- أن ذلك كافٍ وحده ليكلل ثورتنا بالنجاح ويوصلها إلى الغاية التي قامت من أجلها.

وهنا مكمّن الخطأ في تفكيرنا، لأن مجرد تعديل أسلوبنا أو تحسين عملنا لن يغيّر النتيجة جوهرياً ولن يحقق النصر المطلوب، فالمرحلة الآتية غير المرحلة الماضية، والأدوات غير الأدوات، والرجالات غير الرجالات، والمآلات غير المآلات.

إننا نشبه ثورتنا اليوم بسفينة في عرض بحر لجي هائج، والسفينة لا تستطيع أن تقف وسط البحر فيبلعها الموج ولا بد لها أن تصل إلى ميناء آمن، فإذا وصلت وألقت مراسيها وانتقل الناس إلى البر فلا حاجة لهم بها من بعد. إذا كانت الثورة سفينة في بحر هائج فإن الدولة بناءً على برّ آمن. تختلف طبيعة المرحلة وتختلف أيضاً أدوات المشي أو الإبحار فيها، فلا السفينة التي تبحر فيها في بحر الثورة هي الأداة التي نستطيع أن ننطلق فيها في برّ الدولة، ولا ربان السفينة هو ذاته الذي يستطيع أن يقودنا في مرحلة الدولة بالضرورة؛ لا الأدوات هي الأدوات ولا الرجالات هم الرجالات.

هذا ما ينبغي أن ندركه، ولكننا ما نزال نفكر -للأسف- بعقلية الفريق ذاته الذي استطاع أن ينجز المرحلة الأولى والذي يصرّ على قيادة المراحل اللاحقة، لذلك لم نغيّر إستراتيجية الصراع، فما تزال إستراتيجيتنا هي إدارة صراع ثوري على أساس شعبي عسكري، ولم ندرك قيمة العمل السياسي إلى اليوم. حتى عندما أدخلنا الأداة السياسية في العمل الثوري لم نفعّل ذلك إلا من باب الاضطرار والمجاملة، وما زال جمهور كبير داخل الوسط الثوري ينظر إليها بازدراء وانتقاص، بل بنوع من الاتهام والتخوين في بعض الأحيان، تلميحاً إن لم يكن بالتصريح.

× × ×

إننا لم ندرك بعد أنّ الدولة ذات بنية تختلف عن بنية الثورة، لم ندرك أن الثورة "بناءً شعبي عسكري" وأن الدولة "بناءً مدني سياسي"، وأن الانتقال بينهما لا يتم تلقائياً، إنما يتم إذا غيرنا أسلوب العمل وأسلوب التفكير. إذا لم يبدأ الانتقال في عقولنا وأذهاننا أولاً، ثم في تغيير الأدوات

وفي تغيير الأساليب وفي تغيير المقاربات والاستعدادات، حتى النفسية والذهنية، فسوف نبقي نحن أنفسنا عائقاً يعوق الانتقال المنشود من الثورة إلى الدولة.

للأستاذ عبد النفيسي، أستاذ العلوم السياسية الأشهر في عالمنا العربي، تسجيل شهير^(١) يتحدث في أوله عن مؤسسات الدولة الصلبة والرخوة، يقول: "من المقرر في العلوم السياسية أن الذي يحكم هو الذي يملك الأهلية للحكم وليس بالضرورة الذي يملك الشعبية. قد يملك الشعبية من لا يملك الأهلية للحكم فلا يحكم، وقد يملك الأهلية من لا يملك الشعبية فيحكم. والمعيار هو في امتلاك مؤسسات الحكم الصلبة، وهي مؤسسات الأمن والجيش والإعلام ومالية الدولة، والعلاقات الخارجية التي تستطيع أن تحصل على الاعتراف الدولي بالجسم السياسي الناشئ".

نحن في سوريا عندما تنتقل من الثورة إلى الدولة علينا أن نرث مؤسسات الدولة السورية بكاملها، صلبة ورخوة على السواء، وبغير ذلك سنفقد الدولة قبل أن نمتلكها. لكننا لن نستطيع فعلاً أن تنتقل هذا الانتقال ما لم نملك منذ الآن مؤسسة العلاقات الخارجية، أو المؤسسة السياسية التي نستطيع من خلالها التواصل مع العالم الخارجي.

× × ×

ما يزال يظن كثير من أبناء الثورة - ونحن في نهاية سنتها الخامسة - أنهم يستطيعون أن يتعاملوا مع ثورتهم وكأنها ثورة في جزيرة معزولة عن العالم! إنهم لا يدركون أن سوريا جزء من عالم متشابك مترابط يشكل منظومة معقدة متماسكة وكُدت بعد حربين كونيتين خسر العالم فيهما ثمانين مليون قتيل، وأن العالم الذي وصل إلى هذه المنظومة الدولية بعد تلك الحروب والكوارث متمسك بها حريصٌ عليها، وأنه سوف يدافع عن استقرارها وتماسكها ويمنع أي خلل قد يطرأ عليها، ولا يدركون أن الأنظمة السياسية التي تحكم اليوم في عالمنا العربي والإسلامي ليست سوى جزء أصيل من هذه المنظومة التي تتكون من ثلاث منظومات فرعية صلبة: سياسية واقتصادية وأمنية.

عندما ننظر من هذه الزاوية ندرك أن الذي يدافع عن النظام في سوريا الآن ليس حلفاءه الأقربين فحسب (إيران وروسيا) بل إن العالم كله يدافع عنه، لأن المنظومات الصلبة الثلاث التي يتشكل منها النظام الدولي، السياسية والاقتصادية والأمنية، يدافع بعضها عن بعض، وتدافع كلها عن استقرارها وتمنع أي خلل في أي جزء من أجزائها.

١. الحوار المشار إليه موجود في الدقائق الأولى من لقاء الدكتور عبد الله النفيسي مع الأستاذ عبد الله المديفر في برنامج (لقاء الجمعة) الذي بث على قناتي الرسالة وروتانا خليجية، وهو متوفر على موقع YouTube.



لننظر إلى المؤسسة الأمنية الأسدية على سبيل المثال، هذه المؤسسة التي نقاتل بشراسة لاقتلاعها من جذورها في سوريا ونعتبر أن معركتنا مع النظام هي في حقيقتها معركتنا معها. هذه المؤسسة لا تخصّ النظام السوري وحده، بل هي جزء من "منظومة أمنية دولية" ضخمة صُلِبة يترابط بعضها مع بعض، وليس هذا استنتاجاً أو توقعاً، إنه اعتراف صريح من بعض الساسة الأوروبيين سمعه غير واحد من السوريين الذين يتواصلون مع دول الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٢.

× × ×

إننا لن نستطيع أن نعبر الفجوة الكبيرة الخطيرة بين الثورة والدولة ما لم نبدأ بإنشاء مؤسسات الدولة منذ اليوم. ولا ريب أن المعوقات التي تقف بيننا وبين إنشاء تلك المؤسسات كثيرة، كثيرة جداً، ولكي لا أشتت النقاش سأركز على المعوقات الرئيسية الخمسة، وهي في أغلبها معوقات نفسية أو فكرية أو معقوقات إجرائية:

١- العائق الأول / "الفصائلية" أو الانتماء المنهجي:

ما زالت فصائلنا إلى اليوم تدير ثورتنا بعقلية فصائلية. إن العقلية الفصائلية تغلب مشروع الثورة، ومن باب أولى أن تغلب مشروع الدولة. الثورة ذاتها لا تستطيع أن تصمد أمام التعصب للفصيل والتعصب للمنهج والفكرة، وهذا ما نجده على الأرض حتى الآن: ثورة مشتتة مقطعة الأوصال لأن أصحابها متمسكون بمشروعاتهم على حساب مشروع الثورة الكلي، وما علم الثورة الذي ما زالت بعض الفصائل ترفض رفعه سوى مثال بسيط على غلبة منهج الفصيل على منهج الثورة ومنهج الدولة.

٢- العائق الثاني / تملك الثورة:

"نحن وهم". نحن الذين صنعنا، لن نسمح لهم بأن يسيطروا على منجزاتنا! من نحن ومن هم؟ نحن صنعنا لنذكر ونشكر أم لنؤجر أم لنوصل هذه السفينة إلى بر الأمان؟ إن كان للذكر والشكر فمن حصل عليهما فقد ظفر، وإن كان للأجر فالأجر عند رب السماء، وإن كان لكي نوصل السفينة إلى البر الآمن فعلياً أن نسلم مفاتيح القيادة لمن ينجح في الاستمرار والمضي في طريق بناء مؤسسات الدولة.

علينا أن نتخلى عن منطق الملكية لأننا لا نملك الثورة أصلاً. إن الفصائل لا تتجاوز - في أكثر التوقعات تفاؤلاً ومبالغة - مئتي ألف، والذين يحق لهم أن يمتلكوا الثورة ويمثلوها يزيدون عن



عشرة ملايين من أحرار سوريا الذين دفعوا الثمن، الذين هُدمت بيوتهم وقُتل أولادهم وسُجنوا وعُذبوا، أولئك كلهم يملكون الثورة ومن حقهم أن يكون لهم فيها الصوت العالي، وليس من حق مئة ألف أو مئتي ألف من حَمَلَة السلاح أن يحتكروا ملكية الثورة بمنطق "نحن وهُم".

٣- العائق الثالث / رفض التشاركية :

أكثرنا لا يملك إلى اليوم الاستعداد النفسي والفكري للتشارك مع الآخر. إن الدولة أكبر بكثير من الفصيل أو الجماعة، الثورة ذاتها عجز عن حملها فصيل بمفرده، ولن يستطيع، رغم أن أكثر الفصائل الكبرى ما تزال تعيش في هذه الأحلام والأوهام، فيظن الواحد منها أنه قادر بمفرده على تحقيق الانتصار، فيقبض يده عن الأيدي الممدودة إليه ويقاوم أي جهد يُبذل للدمج والتوحيد.

لقد صارت هذه من الأحلام الكبرى: أن نجتمع أهل الثورة على الثورة. وإذا كانت الثورة لا يمكن أن تحقق هدفها دون تشاركية، وهي جزء صغير من الطريق الطويل، فمن باب أولى أن الدولة لا تُبنى إلا بتشاركية عالية. الدولة هي الوعاء الجامع لأهل البلد جميعاً، فهي تضم الإسلاميين وغير الإسلاميين، وتضم أهل الطوائف والأديان والأعراق المختلفة، وهؤلاء كلهم سيشاركون في بناء الدولة. الدولة في سوريا كان يحملها ملايين، ونحن بحاجة إلى إعادة استيراد أولئك الملايين لبناء الدولة الجديدة.

٤- العائق الرابع / ضعف العلاقات :

إننا نخوض معركة مع النظام الدولي لكي نثبت أننا بديل صالح للبقاء داخل المنظومة الدولية الصلبة التي وُلدت مع نهاية الحرب الثانية، والتي تدافع مكوّناتها المختلفة بعضها عن بعض كما رأينا آنفاً. إننا نحتاج إلى مَنْ يخرقها وإلى مَنْ يخاطبها، نحتاج إلى مختصين في السياسة والعلاقات الخارجية قادرين على مخاطبة أولئك القوم، وللأسف فإننا لم نملك هذا الفريق حتى الآن، رغم أنه أحد أهم "المؤسسات الصلبة" التي تحتاج الدولة السورية الجديدة إليها، والتي لا نستطيع أن نعبر الفجوة بين الثورة والدولة ما لم نمتلكها. حتى الآن لم نمتلك هذه المؤسسة، وما يزال بعضها يقاوم ولادتها أو صناعتها.

تمتلك الشركات الكبرى في العالم فرقاً تسويقية متنوعة متخصصة في الأسواق المختلفة تتعامل مع كل منطقة حسب ثقافتها الخاصة، ونحن ما نزال حتى الآن، وفي أحسن حالاتنا، نعتمد

على فريق واحد يتعامل مع أهل الأرض كلهم بلغة واحدة ومنطق واحد ومقاربة واحدة رغم أن مصالح الدول في سوريا تختلف، والمقاربات تختلف، وطرق الإقناع تختلف، واللغات التي يتفاهمون بها تختلف.

إن العالم الذي نتعامل معه في سوريا عالم متنوع. في السنوات الخمسين الماضية كان الكل موجودين، حتى لو لم نبصرهم بأعيننا، كانوا موجودين دائماً في الخلفية، كانت لهم مصالح والنظام كان يرضى تلك المصالح، كان ينجح في خطاب كل واحد منهم باللغة التي يفهمها، فاستطاع أن يعيش باستثمار المصالح والتناقضات وأن ينجو في كل الظروف. ونحن لن ننجح بالانتقال من الثورة إلى الدولة حتى نملك هذه المهارة ونصبح قادرين على مخاطبة العالم بلغته ومنطقه الذي يفهمه.

٥- العائق الخامس / الارتهاان لمنطق "كل شيء أو لا شيء" :

إننا نشبه القرد الذي أدخل يده في كوة في الجدار فقبض على كومة جوز، ثم لم يستطع أن يسحب يده بما فيها لأن الكوة صغيرة، وبقي عالقاً حتى جاء قرد عبقرى آخر فاقترح أن تقطع كفه لكي يستطيع سحب يده! أما العاقل فيقول: ابسط كفك وفرط في بعض حبات الجوز وأبق ما يمكنك سحبه فحسب. هذا هو منطق العقلاء، العمل بقاعدة "اكتساب ما يمكن اكتسابه" وليس الارتهاان لثنائية النجاح الكامل أو الفشل الكامل.

نحن لن نستطيع أن ننهي ثورتنا بانتصار كامل، لا نستطيع أن نحقق كل ما نحمله في أذهاننا. إن أحد أكبر عوائق الانتقال من الثورة إلى الدولة هو الإصرار على الحلول الكاملة، فإن فريقاً كبيراً منا لا يرضى إلا بأن ينتقل إلى الدولة الكاملة التي رسم صورتها في خياله، فهو يقاوم ويأبى أن ينهي ثورته وينتقل من الثورة إلى الدولة ما لم تتحقق تلك الصورة بكاملها.

ونحن نريد أن نحطم هذا الوهم وأن نتجاوز هذا العائق الذهني فنقول: إن بناء الدولة مشروع طويل يحتاج إلى كفاءات وقدرات لا نملكها الآن، وهو مشروع يستهلك زمناً طويلاً جداً ويحتاج إلى أعداد هائلة من الناس. فلا يلزم أن نسحب معنا عشرة ملايين معذب ليصاحبونا في ذلك الطريق الطويل كله، طريق بناء الدولة.

في لحظة ما علينا أن نقرر الوقت المناسب لإنهاء الثورة وتوليد الدولة، هذه اللحظة هي التي يقررها أهل الرأي في هذه الثورة، وهي اللحظة التي يجوز أن نقف ثورتنا عندها لكي نبدأ ببناء أجهزة الدولة.



الورقة الثانية

روح ثورة وهيكل دولة

الدكتور عبد الكريم بكار

محاوور الورقة :

١. اكتساب الثورة الطابع المسلح بشعاراته الإسلامية، بعد أن بدأت سلمية بروح وطنية تتمحور حول شعارات الحرية والكرامة والعدالة وضد الظلم والفساد والاستبداد.
٢. يتسبب طول الأمد في بروز ظواهر سلبية، وذات آثار خطيرة على الثورة.
٣. الحفاظ على روح الثورة يتطلب الانتقال إلى مرحلة الدولة في مستوى البنية والتنظيم والوظائف.
٤. أفكار ومبادئ لنجاح عملية الانتقال هذه، ومنها:
 - أ / جمع الناس على الأصول والأهداف الكبيرة الواضحة، مثل إسقاط النظام وإقامة حكم رشيد يقوم على معايير الكفاءة والنزاهة وهي سمات وأبعاد إسلامية وعالمية، وهذا يزيد من مناصري الثورة ويقلل من أعدائها.
 - ب/ إجماع الثوار على شيء ولو كان نصف المطلوب سيعيد الناس إلى حاضنة الثورة، ويجعلهم يظهرين في أعين العالم كرجال دولة، يمكن الوثوق بهم لملء الفراغ السياسي والإداري الذي سيتركه رحيل النظام المجرم.
 - ج / المطالبة بتطبيق الشريعة على نحو فوري سيعني تصدر الإسلاميين للحكم بعد سقوط النظام، وهذا سيعرضهم للفشل الذريع لعدم وجود الخبرة الكافية لذلك.
 - د / احتمالات فشل عملية الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة كبيرة، وهي بحاجة إلى أوسع نطاق من التوافق والتنازل والتفهم حتى تتمكن من مواجهة الدولة العميقة والطبقة الفاسدة المرتبطة بالنظام.
 - هـ/ وجود قيادة عليا يساعد إلى حد بعيد على حماية الثورة من التشويه، ويعيد الناس إلى العمل في اختصاصاتهم التي يحسنونها على قدر الإمكان.
 - و / النجاح في إبقاء روح الثورة حية ومؤثرة لن يكون في غير تحويلها إلى مفاهيم وأفكار وأعراف ومؤسسات ومشروعات يحترمها وينخرط فيها عدد كبير من الناس.
 - ز / بناء (نموذج) في الحكم والإدارة في المناطق المحررة، أفضل مما هو موجود في مناطق النظام، سيسجع على اعتماده بديلا عن النظام، ويعجل في سقوطه.
٥. إجراءات وآليات عملية لتكوين قيادة موحدة للثورة.

الورقة الثانية

روح ثورة وهيكل دولة

مسوغ الورقة :

إن التحدي الذي يواجهنا هو بناء (نموذج) في الحكم والإدارة يرسل رسالة للعالم وللحاضنة الشعبية بأن حال البلاد والعباد سيكون أفضل بعد سقوط النظام، وهذا لا يكون إلا من خلال وجود قيادة مركزية عليها تقوم على وضع النظم وإنشاء المؤسسات التي تساعد على ذلك.

ملخص الورقة :

في هذه الورقة يستعرض الكاتب تطور شعارات الثورة من وطنية إلى إسلامية، وكيف أنه مع طول الأمد يظهر فيها منتفعون، ويعتزل مخلصون، فتتحرف عن بوصلتها وأهدافها، وتخدم روحها، وأن الوعظ هنا وحده لا يكفي، لكن الانتقال من مرحلة الثورة على مستوى البنية والتنظيم والوظائف إلى مرحلة الدولة هو الذي يحصن الروح الثورية، وهو الذي يجذب المزيد من الشباب للالتحاق بركب الثورة والإسهام في نجاح تجربة بناء سورية الجديدة.

و يطرح أفكاراً ومبادئ لتوحيد كلمة المعارضين والتأثرين على رؤية واحدة وقيادة موحدة للوصول إلى نموذج الحكم الرشيد، ثم يضع إجراءات وآليات عملية لتكوين هذه القيادة. **ثابتنا**





روح ثورة وهيكل دولة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فقد انبعثت الثورة السورية في سياق الربيع العربي، بروح وشعارات واضحة، أما روحها فوطنية شعبية خالصة، وأما شعاراتها فتتمحور حول الحرية والكرامة والعدالة و ضد الظلم والفساد والاستبداد، وقد نالت شجاعة السوريين وتضحياتهم إعجاب العالم، وأثارت دهشته، حتى اضطر النظام الثوار إلى حمل السلاح دفاعاً عن النفس والعرض، ثم حدث أن توافد الشباب المسلم من أنحاء الأرض لنصرة إخوانهم وأدى هذان العاملان إلى أن تكتسب الثورة طابعاً جديداً، حين صارت ثورة مسلحة، بشعارات وطروحات إسلامية.

الثورة السورية ثورة أخلاقية اجتماعية بامتياز، فالسوريون لم يثوروا من أجل رغيغ الخبز، ولم ينطلقوا في ثورتهم من أجل إدارة صراع بين إيمان وكفراً وبين سنة من جهة ونصيرية وشيعة من جهة أخرى، وإنما أداروها معركة حامية بين الحق والباطل، وبين العدل والظلم، والحرية والاستبداد، وإن عمومية هذه الأهداف هي التي جمعت السوريين، حتى تجاوزت نقاط التظاهر في بعض الجمع الـ ٤٨٠ نقطة، وهي التي جعلت كثيراً من الحكومات والشعوب يتعاطف معنا، وإن إدراك مثل هذه الحقيقة مهم للغاية.

الثورة هي جهد خارج القانون من أجل استعادة القانون أو استعادة ما لم تمكن استعادته عن طريق القانون. وهي عمل تغييري شعبي جذري، يحدث خارج إرادة النظام الحاكم كي يستعيد الشعب إرادته.

الثورة من وجه آخر هي عمل جراحي كبير في جسم المجتمع، والثورة المسلحة تشبه عملية جراحية في جسد منهك، ولهذا فإنها تتطوي دائماً على نوع من المجازفة، كما أن نتائجها محفوفة دائماً بالمخاطر.

طول الأمد :

قد طال أمد ثورتنا، وهو شيء خطير، ففي كل يوم شهداء وأرامل وأيتام وجرحى جدد بالمئات، وفي كل يوم يأس يتراكم وخراب لكل شيء يتتابع، ومع طول أمد الثورة تحدث أشياء سيئة للغاية، منها انحراف البوصلة وضياغ الهدف الأساسي من الثورة إلى جانب خمود الروح الثورية وانسحاب أعداد كبيرة من النشاط الثوري، وندم كثيرين على قيامها والانخراط فيها، ويصاحب



كلُّ هذا انزياح طبقي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فقد افتقر أرقام وأثرى آخرون، وفقد كثيرون منازلهم ووظائفهم، وصار لبعضهم سيارات ومرافقون وحماية خاصة، وفنادق ولقائمات مع سفراء وموظفين كبار... وهذا كله يجعل مصالح المنخرطين في الثورة ليست واحدة، بل قد صار لبعضهم مصلحة في أن تستمر الثورة أربع سنوات أخرى، لأنه بعدها قد يعود إلى ما كان عليه قبلها!

روح الثورة:

تتجسد روح الثورة في ذلك الخلق النبيل القائم على الاستمرار في التضحية والعطاء وتعشق الحرية والعدالة والمبادرة والوقوف في وجه الظلم والاستبداد والفساد والطائفية وكل ما يعوق الإنسان السوري عن نيل المكانة التي يستحقها بين أمم الأرض؛ والحقيقة أن كل الشعوب تظل في حاجة إلى الاحتفاظ بهذه الروح في كل مراحل الحياة؛ لأن هناك الكثير من العوامل والعوارض التي تدفع في اتجاه خسارة المكاسب الثورية والإنجازات الحقوقية، بسبب الإرث الثقيل الذي يتركه الفاسدون والمستبدون لمن يأتي بعدهم، وبسبب تدخل الأجنبي وأصحاب المصالح الخاصة من أبناء البلاد، وعلينا أن نقول بعد هذا: إن الروح تظل في نهاية الأمر محدودة بحدود الجسد، وإن وعظ الناس بأن يحتفظوا بروح الثورة إلى ما لا نهاية، لن يأتي إلا بالقليل من النتائج، ومن هنا فإن الانتقال من مرحلة الثورة على مستوى البنية والتنظيم والوظائف إلى مرحلة الدولة هو الذي يحصن الروح الثورية، وهو الذي يجذب المزيد من الشباب للالتحاق بركب الثورة والإسهام في نجاح تجربة بناء سورية الجديدة.

أفكار ومبادئ:

قبل أن نتحدث عن الأشياء التي يجب أن نقوم بها، يجب علينا أن نتحدث عن الأسباب التي منعتنا عن القيام بها عبر السنوات الأربع الماضية، وفي هذا الإطار أود أن أقول: إن الثورة بدأت عفوية، وتنظيمها يحتاج إلى رؤية، وهذه الرؤية موجودة، لكننا عجزنا عن إحداث نوع من الإجماع أو التوافق عليها، وهذا العجز يعود إلى تجاوز المبادئ الأولى التي قامت عليها الثورة والأهداف القليلة التي انطلقت من أجل تحقيقها.

إن الثورة قامت على أنها سورية ولجميع السوريين، وقامت على أنها صراع بين حق وباطل، وليس بين كفر وإيمان، وكان لها هدف جوهرى أكبر هو إسقاط النظام الجبري المستبد والفساد وإقامة نظام يعبر عن إرادة الناس واختيارهم، ويكون بريئاً من عيوب النظام المجرم الذي قامت

الثورة للخلاص منه إلى أبعد مدى ممكن، وإن الذي يعود إلى الشعارات الأولى للثورة يلمس صدق ما نقول، وبما أن الإسلاميين هم من حملَ عبء الثورة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، فقد صار لديهم شعور بأن من حقهم المناداة بدولة إسلامية مع تطبيق فوري لكل مبادئ الإسلام وأحكامه، وكان لقدم مجاهدين من خارج سورية ولبعض الممولين الشعبيين دور مهم في هذا.

وأود في توضيح رؤيتي حول هذه القضية المهمة أن أشير إلى الآتي:

١. إن من سُئِنَ الله - تعالى - في الخلق أننا كلما اتجهنا إلى الأصول كان الخلاف نادراً، وكلما اتجهنا إلى الفروع كان الاتفاق نادراً، ومن هنا فإن جمع الناس على هدف واحد واضح أو هدفين كبيرين أسهل من جمعهم على أهداف غامضة أو كثيرة، وإن إسقاط النظام وإقامة حكم رشيد يقوم على شيئين اثنين: النزاهة والكفاءة من الأهداف القليلة والواضحة، لأن معايير الكفاءة والنزاهة ذات سمات وأبعاد إسلامية وعالمية، ويمكن جمع كل المتضررين من نظام أسد عليها.

إن تجاوز هذا سيشتت صفوف الإسلاميين قبل غيرهم، وسيجعل الثورة كلها في موضع جدل، وإن إظهار الثورة وكأنها ثورة إسلامية لإقامة الحكم الإسلامي سيكثر أعداءها، ويحرم البلاد من أي دعم عالمي أو إقليمي، مع أن سورية في حاجة كي تقف على قدميها إلى دعم هائل قد لا يقل عن ثلاثمئة مليار دولار على مدار خمس عشرة سنة.

إننا حين نتجاوز الهدف البسيط الذي ذكرته نكون فعلاً كمن يريد صيد خمسة عصافير بحجر واحد؛ وإن لديّ مخاوف حقيقية من أن نخسر إمكانية إقامة حكم (إسلامي) وحكم رشيد معاً، وتعود البلاد إلى حكم فاسد عميل وفاشل نتيجة عدم فهم كثيرين منا لطبيعة الدولة وطبيعة الناس وطبيعة العصر الذي نعيش فيه.

٢. إن سورية اليوم هي بلد مدمر وممزق، وهي فعلاً مثل ابن التسعين الذي نحاول أن نزرع له كبداً أو قلباً، هو في أمس الحاجة إليه، ولهذا فإن نجاح الثورة يحتاج إلى إجماع الثوار على شيء ولو كان نصف المطلوب، لأن هذا الإجماع هو الذي يعيد الناس إلى حاضنة الثورة، ويجعلنا نظهر في أعين العالم كرجال دولة، يمكن الوثوق بهم لملء الفراغ السياسي والإداري الذي سيتركه رحيل النظام المجرم، وهذا يتطلب أن نضع على الجرح ملحاً، وأن نغض الطرف عن كثير من المآسي والخسائر التي تعرضنا لها، وأن ننظر إلى المستقبل، كما فعل إخواننا في البوسنة وكما فعل السود في جنوب أفريقية، وإن الأساس الشرعي المستخدم في السياسة



هو: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ وإذا كان هذا المنطلق صحيحاً فإن توحيد كلمة المعارضين والثائرين على رؤية واحدة وقيادة موحدة يصبح واجباً، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وبهذا يكون الذين يعرفلون السير في هذا الطريق آثمين، ويتحملون كفاً من المآسي التي تتعرض لها البلاد ويعاني منها العباد.

٣. من الثابت تاريخياً أن أسوأ البرلمانات وأسوأ الحكومات هي تلك التي تأتي بعد ثورة، وذلك للعديد من الأسباب، ومن هنا فإن المطالبة بتطبيق الشريعة على نحو فوري سيعني تصدر الإسلاميين للمشهد، إذ لا يُعقل أن يولكوا تطبيقها إلى غيرهم، وهذا سيعني الفشل الذريع، لأن الإسلاميين السوريين لم يتولوا أي مناصب مهمة في يوم من الأيام، كما أنهم سيواجهون قرابة عشرة ملفات، كل ملف منها كاف لإسقاط حكومة مستقرة، ولهذا فإن الحكمة والمصلحة والخبرة تقضي بأن الخيار الجيد والأكثر مناسبة هو السعي إلى (الحكم الرشيد) بوصفه الخيار الأفضل والقابل للتحقيق.

٤. إن عملية الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة أشبه بالعملية القيصرية، واحتمالات فشلها كبيرة، ولهذا فإنها في حاجة إلى أوسع نطاق من التوافق والتنازل والتفهم حتى يتمكن من مواجهة الدولة العميقة والطبقة الفاسدة المرتبطة بالنظام ومواجهة احتمالات تشطي البلد وتفنته إلى جانب مواجهة تحديات إعادة بناء الدولة وإعادة الإعمار، وهذا يعني أن على الجميع أن يُبعد عن ذهنه أي مكاسب أيديولوجية أو مناطقية أو عرقية، ونتجه إلى المكسب الأكبر والجامع، وهو إسقاط النظام وإقامة حكم رشيد، وأستطيع أن أقول: إن الذي حوّل المكون الأكبر في البلاد إلى مضطهد وتابع ومستخدم هو الاستبداد، وإن هذا المكون هو الراجح الأكبر من الخلاص منه، ومن إقامة حكم تعددي تداولي حر.

٥. إن الثورة بوصفها طفرة في سياق التطور الطبيعي، فإنها توجد في الحالة الثورية أجواء الاستثناء والضرورة، ويجد كثير من الناس أنفسهم مضطرين لممارسة وظائف والقيام بأدوار لا تمت لخبراتهم وتخصصاتهم الأكاديمية بأي صلة، وهكذا يجد التاجر نفسه قائداً لفصيل عسكري، ويجد إمام المسجد نفسه قاضياً، كما يجد الثوار جميعاً أنفسهم وقد تحولوا إلى خبراء ومحللين سياسيين... وهذا يجعل احتمالات وقوع أخطاء فادحة تضر بالثورة وبجماهير الناس كبيرة للغاية، وشيء من هذا واقع الآن، كما أن دوام الحالة الثورية يجعل إمكانات محاسبة الثوار معدومة، ومن الذي سيحاسب كثيراً من كتائب الجيش الحر على تمركزها في

المدن والقرى والتسبب في خرابها وهجرة أهلها؟ ومن الذي سيحاسب بعض وجوه المعارضة على خضوعهم لرغبات بعض الداعمين والارتباط ببعض الدول؟ إن وجود قيادة عليا يساعد إلى حد بعيد على حماية الثورة من التشويه، ويعيد الناس إلى العمل في اختصاصاتهم التي يحسنونها على قدر الإمكان.

٦. من سنن الله تعالى في الخلق أن التوتر الروحي لا يستمر طويلاً لما فيه من إرهاق الناس، وإن الروح الثورية معرضة دائماً للتلاشي، وإن النجاح في إبقائها حية ومؤثرة لن يكون في غير تحويلها إلى مفاهيم وأفكار وأعراف ومؤسسات ومشروعات يحترمها وينخرط فيها عدد كبير من الناس، وعلى سبيل المثال فإن تكوين جهاز إعلامي ثوري واحد يتمتع بالمصداقية سيحمي الصورة الذهنية عن الثورة من التشويه والتشتت، كما أن إنشاء هيئة للرقابة والشفافية، ترتبط بأعلى سلطة ثورية أو تنفيذية، سيرسل رسالة للعالم ببدء عهد جديد تتم فيه محاربة الفساد بجدية، وإن إنشاء منظمة للحريات والحقوق يكشف عن التوجه الأخلاقي والحقوقى للثورة، وهكذا...

إذا لم نفعّل هذا فستخمد الروح الثورية دون استثمارها، وسنجد أنفسنا وقد عدنا إلى أوضاع تشبه الأوضاع التي كانت قبل الثورة.

٧. إن مآزق المعارضة كثيراً ما يتمثل في القيام بالأشياء التي كانت تطالب بها النظام حين يتاح لها ذلك، وإن من المؤسف أن واقع الأراضي المحررة لا يعكس تطلعات الثوار، ولا يبين كثيراً المناطق التي يسيطر عليها النظام، وقد بتنا نسمع عن بعض حالات التعذيب في سجون بعض الفصائل، كما أن الفساد المالي والإداري موجود أيضاً في بعض المؤسسات الثورية الرسمية والتطوعية، وهذا كله نتيجة عدم وجود جهات رقابية ومحاسبية في المناطق المحررة.

إن التحدي الذي يواجهنا هو بناء (نموذج) في الحكم والإدارة يرسل رسالة للعالم وللحاضنة الشعبية بأن حال البلاد والعباد سيكون أفضل بعد سقوط النظام، وهذا لا يكون إلا من خلال وجود قيادة مركزية عليا تقوم على وضع النظم وإنشاء المؤسسات التي تساعد على ذلك.



الإجراءات والهيكلية :

إذا كانت الثورة تقوم على الدفق العاطفي، فإن الدولة تقوم على التنظيم العقلاني، وإذا كانت الثورة تقوم على أن يعمل الثائرون على مبدأ التشارك والخلط بين المجالات، فإن الدولة تقوم على الاختصاص والفصل بين السلطات، بل إن الدولة الناجحة هي التي تتمكن من إقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، يعمل بعضها ضد بعض، أي يحد كل منها من سلطات الأخرى من أجل وضع عام نزيه ومتوازن.

إن الحديث عن هيكل الدولة يعني في المرحلة الحالية الحديث عن رؤية لنجاح الثورة وجمع كلمة الثائرين وإنتاج المؤسسات القيادية التي تمضي بالبلد إلى بر الأمان، وهذا يتطلب على المستوى النظري الآتي:

١. الإيمان بأن منطق الثورة الشعبية ليس أيديولوجياً ولا حزبياً، ولهذا فإن من المهم في المراحل الانتقالية الاستجداء بعقريّة الهويّة الوطنيّة الجامعة، مع ترسيخ ثقافة العمل المؤسسي المنظم.
٢. إن رؤية الثوار لما عليهم أن يعملوه موجودة في عشرات المواثيق والنداءات والتحليلات الصادرة عن الكيانات الثورية المختلفة، ولكنها متناثرة، وهي تحتاج فقط إلى جمع وتنسيق ونوع من التكيف مع المعطيات الجديدة.
٣. إن دستور عام ١٩٥٠ يصلح اعتماده دستوراً مؤقتاً إلى حين سقوط النظام بالكامل وانتخاب لجنة تؤسس لدستور جديد، وذلك الدستور مهما يكن فيه من النواقص، إلا أنه يوفر علينا الكثير من الوقت والجهد والجدل في هذه المرحلة البالغة الحساسية.
٤. يجب أن ننطلق في بناء الجسم القيادي والمؤسسات القيادية للثورة والبلد من حقيقة ساطعة، هي أن مهمات الثورة، ليست هي مهمات الدولة، كما أن جيل التأسيس قد لا يكون أكثره في مرحلة التطوير، ولهذا فإن الإخلاص لله - تعالى - والحرص على مصلحة البلاد يقتضي البحث الجاد عن من يستطيعون قيادة المرحلة بنجاح مع قدر قبول من النزاهة والاستقامة على مذهب من يُقدّم العمل مع القوي الفاجر على التقى الضعيف، وإن على الذين ضحوا من أجل الثورة ألا يظنوا أن استلام المناصب في هذه المرحلة الحساسة هو نوع من المكافأة لهم على جهادهم، فهذا قد يحبط كل عملهم، كما أنه قد يُجهز على التاريخ النضالي الذي قاموا ببنائه.

دعوني أقول بكل صراحة وجرأة: إن الحديث عن ضرورة فرز الثورة لقيادة موحدة قد صار مملأً وممجوجاً، وما آل إليه حالنا من الفرقة والشتات والعجز صار يجعلني لا أشعر بالإحراج أمام الآخرين فحسب وإنما بالخزي والعار، وهو نذير خطر وشؤم بالغ، وإن كل محاولة فاشلة على هذا الصعيد تنكأ جرحاً في كرامتنا وتقجّر شرايين عشرة آلاف من شهدائنا وجرحانا وأطفالنا ونسائنا، وقد آن لهذا أن يتوقف فوراً.

البداية :

١. تكوين لجنة كبيرة يكون فيها خمسة من الائتلاف وخمسة ممثلون عن أكبر خمس فصائل عسكرية وخمسة من مؤسسات المجتمع المدني والحراك الثوري عموماً.
٢. تقوم إحدى الهيئات أو المؤسسات الثورية الكبرى بإجراء الاتصالات والمشاورات المطلوبة لتشكيل هذه اللجنة، وتستمر في رعاية اجتماعاتها وتقديم كامل الدعم لها حتى تنتهي من عملها.
٣. تنقسم هذه اللجنة إلى قسمين، يعملان على نحو متزامن: قسم يقوم ببلورة الرؤية الثورية للمبادئ والمفاهيم التي تدار على أساسها هذه المرحلة ومرحلة ما بعد سقوط النظام، وقسم يعمل على بلورة الجسم القيادي للمرحلتين عبر ما يحتاجون إليه ويرونه من التشاور مع المكونات الثورية.
٤. أقترح أن تقوم اللجنة بترشيح ١٠٠ شخص يمثلون كل مكونات وأطياف الثورة، يتم فيما بعد اختيار خمسين منهم.
٥. يكون هناك تفاعل وتواصل دائم بين قسمي اللجنة وعلى نحو مكثف.
٦. توسع اللجنة مشاوراتها باستمرار من أجل شرح ما تقوم به وكسب المزيد من التوافق عليه مع الاستفادة من الآراء والمقترحات الواردة إليها.
٧. تعمل اللجنة على انعقاد مؤتمر ثوري وطني جامع وموسع تكون مهمته إقرار الرؤية وانتخاب خمسين عضواً من مجمل الأعضاء الذين رشحتهم اللجنة.
٨. الأعضاء الخمسون المنتخبون هم أعضاء المجلس الانتقالي وهو مجلس قيادي أعلى يسن القوانين المطلوبة ويشرف على كل الأنشطة التنفيذية، ويوجهها، ويرسم سياساتها عبر مكاتبه ولجانته المختلفة.



٩. يشرف المجلس الانتقالي على إنشاء جيش ثوري وطني، ويمكن أن تكون البداية في تشكيل قوة مركزية ضاربة.
١٠. يكون في المجلس عدد من المكاتب: المكتب التشريعي، المكتب السياسي، المكتب العسكري، مكتب الخدمات المدنية، المكتب الحقوقي والقضائي...
١١. ينشئ المجلس هيئة تنفيذية للحكم، وله اختيار بعض أعضائها من الحكومة المؤقتة، كما أن له الحق في إنشاء ما يراه ضرورياً من أذرع وأدوات تنفيذية.
١٢. يكون عمل اللجنة خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ تشكيلها، وتقدم للجهة الثورية الراحية تقارير أسبوعية عن عملها، وليس لأي من أعضائها الحق في عضوية المجلس الانتقالي.

نسأل الله - تعالى - المعونة والتوفيق لما هو خير وأبقى

والحمد لله رب العالمين.





الورقة الثالثة

تمكين الوحدات الصغرى للحكم المحلي

الدكتور ياسر العيتي

محاور الورقة:

١. مقدمة عن أهمية دور المجالس المحلية.
٢. محافظة دمشق والحكم المحلي.
٣. محافظة درعا والحكم المحلي.
٤. جهة توصيل الدعم.
٥. آليات التحقق.

الورقة الثالثة

تمكين الوحدات الصغرى للحكم المحلي

مسوّغ الورقة :

المجالس المحلية في البقاع المختلفة في سورية أثبتت فاعلية مقبولة برغم الصعوبات الهائلة التي واجهتها. وما اختاره الناس في النهاية هي الجهات الأقدر على الإدارة. وحتى القوى العسكرية التي كانت يوماً طامحة بالثقة بنفسها، أدركت حاجتها إلى توكيل المهام الإدارية فيما يخص الحياة المعاشية إلى المدنيين.

ملخص الورقة :

يتحدث الكاتب في هذه الورقة عن أهمية تجربة المجالس المحلية، ووجوب دعمها وتمكينها، ويستعرض تجربة تشكيل مجلس محافظة دمشق والصعوبات التي تواجهه، ثم تجربة مجلس محافظة درعا، واستراتيجية عمله، والمشاريع التي نفذها، ثم يبحث جهات توصيل الدعم للمجالس المحلية، وسلبيات وإيجابيات كل منها، وآليات التحقق في انتخابات المجالس ويقدم تصورا عنها، ويناقش مسألة التمويل، ويرى أنّ الأمثل هو أن يكون مجلس المدينة/الناحية هي الجهة المخوّلة بتلقي التمويل، ويرى أن تعمل وزارة الإدارة المحلية في الحكومة السورية المؤقتة بمنطق إداري يأخذ بعين الاعتبار اللامركزية والوضع الخاص الذي تمر به البلاد.



مقدمة :

حاجة الإنسان للحياة أبقى من القوة التي تحاول مجبه. وما يطالنا به الواقع السوري هو أنّ عامة الناس (تأقلمت) مع الحال ضرورةً للبقاء والعيش. إنّ نُظْم المعاش ما هي إلا محاولاتٍ لحلّ معضلات الحياة، ومرور أربع سنين كالحبة كان كافياً لنشوء (منظومات) أصبحت جزءاً مشاهداً من الواقع. فمن توفير الطعام والوقود إلى توفير رعاية صحية ما إلى استدرار قليل من المال، أضحى هناك نسقٌ بالغ التعقيد، ونشأت ديناميكية لتأمين الضروريات والجهاد في حفظها. إنّ أي مشروع حلٍّ للقضية السورية لا بدّ وأن يأخذ بعين الاعتبار هذه الديناميكية والنشاطات القائمة، التجارية والزراعية والخدمية (رغم كل ترهلها) والصناعية (رغم بداءتها)، وأن لا يحاول تجاهلها بغض النظر عن بعدها عن المهنية أو الشفافية المفترضة في الأسواق النظامية.

وفي ظل الصراع القائم تتشابك هذه النشاطات المدنية مع فاعليات عسكرية. وينبغي أن لا يكون هذا مستهجناً، فالنشاط الاقتصادي لأي دولة لا ينفك عن توافر الأمن ودور قوى حفظ القانون (وإن أقوى اقتصادات العالم محمية بأقوى جيوشها). وفعلاً، هنالك دور هام للجهود القانونية سواء من خلال الهيئات المدنية القانونية أو الهيئات الشرعية التي أثبتت استقلالية نسبية. وفي غياب بديل مكتمل الشروط المهنية تقتضي الحكمة استثمار ما يقوم بوظيفة إيجابية.

ونحتاج هنا إلى وقفة إنصاف متفهمّة. فالمجالس المحلية في البقاع المختلفة في سورية أثبتت فاعلية مقبولة برغم الصعوبات الهائلة التي واجهتها. والقانون السياسي لم يتخلّف، فما اختاره الناس في النهاية هي الجهات الأقدر على الإدارة. وحتى القوى العسكرية التي كانت يوماً طافحة بالثقة بنفسها، أدركت في النهاية حاجتها إلى توكيل المهام الإدارية فيما يخصّ الحياة المعاشية إلى المدنيين.

حيوية المجالس المحلية :

نورد هنا مقتطفات من تطور واقع المجالس المحلية في دمشق حلب وإدلب ودرعا، كي نؤكد أن ما نقوله ليس مقتطعاً من دليل استعمال ديمقراطي يشيد بدور البنى المحلية، وإنما لأنه واقع جارٍ فيه الكمون الإيجابي بقدر ما يعاني من سلبيات يفرضها الواقع الأليم.

وفيما يلي مقتطفات من تطور واقع المجالس المحلية في درعا ودمشق، يؤكد وجود الكمون الإيجابي في المجالس المحلية بشكل عام، برغم كل التحديات الراهنة والواقع الأليم.



أولاً - محافظة دمشق والحكم المحلي؛

تشكل مجلس قيادة الثورة في دمشق في الشهر العاشر من عام ٢٠١١م من أجل قيادة العمل الثوري وتلبية تفاعم الحاجات المدنية والإغاثية في المناطق الأكثر تضرراً من بطش نظام الأسد. فضم المجلس ممثلين عن كل تسيقيات دمشق، وتم الاتفاق على وضع هيكلية منظمة لإدارة العمل الثوري والإغاثي والطبي في مناطق دمشق وأحيائها وتشكيل عدة مكاتب تنفيذية تتبع المجلس المؤلف من ممثلين عن كل الأحياء في هيئته العامة.

عمل المكتب الإغاثي للمجلس على سد الحاجات الإغاثية والطبية للمناطق المتضررة، وتوزيع المهام اللوجستية بين المناطق بحسب وضعها الأمني، إضافة إلى تنظيم العمل الإغاثي في دمشق وخارجها داخل مجلس قيادة الثورة من جهة، وخارجه من خلال عقد شراكات مع الناشطين الإغاثيين في دمشق غير المنضوين تحت المجلس من جهة أخرى.

أدى التضييق الأمني الممارس على المجموعات المدنية في مناطق سيطرة النظام إلى تشظية العمل المدني وإيجاد حالة من التشتت المؤسسي، أسفرت عن حالة من اللامركزية المفرطة، والإدارة غير الرشيدة للعمل المدني على مستوى محافظة دمشق، خصوصاً مع بدء نشوء مجالس محلية للأحياء التي خرجت من قبضة النظام وأصبحت بحاجة ملحة إلى إدارة شؤونها المدنية بعد غياب الدولة عن تحمل مسؤولياتها فيها، أو مجالس محلية نشأت في مناطق ماتزال تحت سيطرة النظام، بسبب تراجع دور الدولة المستنزف جهدها في تأمين مستلزمات الحرب، بحيث تكتسب هذه الإدارة شرعيتها من التمثيل التوافقي كحد أدنى في ظل الطرف الأمني الراهن، ويمكنها من الإشراف على عمل المنظمات على مستوى العاصمة، ومأسسة العمل المدني على مستوى محافظة دمشق، فكان التوجه نحو تشكيل مجلس محافظة دمشق.

تشكيل مجلس محافظة دمشق:

تداعى الناشطون المدنيون من أبناء محافظة دمشق، والموجودون في تركيا إلى عقد عدة لقاءات وورشات عمل بالتنسيق والتشاور مع نشطاء الداخل، بهدف وضع التصورات الأولية لمشروع إطار حكم محلي على مستوى محافظة دمشق، يحقق التمثيل والإدارة والخدمة ويعمل بالتعاون مع القوى والفعاليات المدنية والعسكرية على الحفاظ على الأملاك العامة والخاصة ووثائق الدولة المدنية والعقارية والرسمية والأوابد التاريخية في العاصمة، سيما أن مركزية الدولة السورية في

السابق تفترض تركيز معظم وثائق الدولة وهيكلها الرئيسية داخل مدينة دمشق إضافة تاريخ دمشق الضارب في القدم، وقد توصل النشاط أخيراً إلى تشكيل "مجموعة عمل مكتب تنسيق المجالس المحلية في دمشق" والذي كان من أهم أهدافه :

١. وضع تصميم للهيئة الناجبة بهدف تحديد معايير ونسب التمثيل، بالاعتماد على المواد القانونية الناجمة لذلك كالقانون (١٠٧) للإدارة المحلية والصادر عن حكومة النظام (تم الاعتماد عليها كمستند أولي لعدم وجود بديل، ولاستحالة إيجادها في ظل حالة عدم الاستقرار الراهنة)، وإحصاء ٢٠١٢م المبني على إحصاء ٢٠٠٤م، بعد أخذ معدل النمو السكاني في المحافظة بعين الاعتبار.
٢. التواصل مع أحياء محافظة دمشق الـ ١٦، بهدف تمثيلهم في مجلس المحافظة، وفق تصميم الهيئة الناجبة.
٣. الاضطلاع بشكل مؤقت بمهام مجلس محافظة دمشق من الناحية الإدارية، حيث فرضت الحاجة على مكتب تنسيق المجالس المحلية أن يقوم بأعباء العمل المدني في دمشق أفقياً بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في دمشق وريفها، والإشراف على عمل المجالس الفرعية للأحياء وتأمين احتياجاتها ومتطلباتها، وعمودياً من خلال التنسيق مع الحكومة المؤقتة وغيرها من المؤسسات السورية، وأيضاً المنظمات الدولية ووكالات التنمية الدولية والجهات المانحة، إضافة إلى التسويق للمجلس الذي يجري العمل عليه، والتحضير للمؤتمر العام الأول لمجلس محافظة دمشق، والتنسيق المستمر والفعال مع المنظمات والجمعيات المدنية العاملة على مستوى المحافظة .
٤. التعاون والتنسيق مع مكاتب تنفيذية موجودة مسبقاً كمديرية الدفاع المدني في محافظة دمشق، ومديرية التربية في محافظة دمشق، ومديرية صحة دمشق وريفها .
٥. تعزيز التواصل مع مختلف البنى والكيانات السياسية والعسكرية والمؤسسات التي أفرزتها الثورة، في سبيل التأسيس لعلاقة متوازنة مع الجميع تضمن استقلالية المجلس المزمع تشكيله، كما يجري باستمرار توثيق الصلة والعلاقة مع الفصائل العسكرية العاملة، وخاصة في الأجزاء المحررة من دمشق، وبدرجة ثانية في ريفها وبدرجة أقل على مستوى سوريا، لتحقيق التكامل والتنسيق والتعاون.



يجري العمل الآن على الترتيبات الأخيرة لعقد المؤتمر العام التأسيسي لمجلس محافظة دمشق، حيث سيتم بعد ذلك انتخاب رئيس للمجلس والمكاتب التنفيذية التابعة له .

ثانياً - محافظة درعا والحكم المحلي؛

شكلت حادثة أطفال درعا ٢٠١١/٣/١٢م شرارة انتفاضة أهل حوران التي لخصت المطالب المحلية - الوطنية، لتتحول تدريجياً إلى ثورة شعب عمت الجغرافيا السورية .

وفي محاولة لتنظيم الحراك الثوري، أسست هيئات محلية نخبوية من قبل قيادات أفحمت الحقل العام بخبرات بسيطة في مجال العمل التنظيمي والسياسي الثوري، ولم تتطلب في ذلك الوقت أطراً تنظيمية محكمة، حيث غلب عليها هيكلية رخوة كثيراً ما تبدلت بحكم الواقع، ومع تعمق حالة الفراغ المتشكلة إثر غياب السلطة الحكومية، نشأت الحاجة إلى إدارة حقيقية لحالة الفراغ هذه، خصوصاً مع التهديد المستمر من قبل النظام للمناطق الخارجة عن سيطرته، وغياب الاستقرار المالي للهيئات المحلية المشكلة، وضعف التمثيل في هذه الهيئات بسبب الوضع الأمني الميقل لإجراء انتخابات عامة في مختلف المناطق، حيث بدأت تجربة الحكم المحلي في درعا كما في غيرها بالتطور إما نتيجة تحولات الأجسام والهيئات المحلية الثورية تحت مسمى جديد (مجلس محلي)، أو نتاج ائتلاف موسع بين هذه الهيئات وصولاً إلى تشكيل مجلس محافظة درعا.

تشكيل مجلس محافظة درعا:

تبلورت فكرة تأسيس مجلس محافظة درعا في بدايات عام ٢٠١٣م وذلك عبر سلسلة من الحوارات التي عقدت بين نشطاء الثورة المتواجدين في الأردن من جهة وبين مجموعة من نشطاء الداخل بهدف إدارة شؤون السوريين المتواجدين داخل الأردن وخارجها من أهالي درعا، حيث تم اختيار لجنة تحضيرية من (١٣) عضواً، مؤلفة من أطيايف محافظة درعا، وتمثلت مهمتها في التحضير والإعداد لمؤتمر مجلس محافظة درعا.

استندت اللجنة في عملها إلى التقدير الإحصائي لسكان محافظة درعا لعام ٢٠١٢م وفقاً لحساب معدلات النمو السنوية المبنية على إحصاء عام ٢٠٠٤م.

حيث تم تشكيل الهيئة الناخبة وفقاً لذلك، والتي قامت بعد ذلك بانتخاب أعضاء مجلس محافظة درعا الممثلين لقطاعات محافظة درعا الستة.

كما في باقي المحافظات تم البناء على أرضية القانون (١٠٧) في تشكيل هياكل الحكم المحلي في درعا، مع تحسن مستمر في حالة التمثيل الذي يميز الحكم المحلي ويمنح الشرعية لمنظوماته .
استراتيجية المجلس على المستوى التنفيذي:

١. الجانب الاغاثي: تأمين المواد الغذائية والتموينية لسكان محافظة درعا في الداخل والخارج.
٢. الجانب الخدمي: تأمين الخدمات الأساسية (المياه، الكهرباء) لمناطق محافظة درعا.
٣. الجانب الطبي: متابعة وضع المصابين والجرحى.
٤. وضع اللاجئين في الأردن: متابعة أمور اللاجئين المتواجدين في الأردن سواء داخل المخيمات أو خارجها.
٥. الجانب التعليمي: رعاية العملية التعليمية وذلك من خلال توفير وإعداد مدارس سواء كان في داخل درعا أو في الأردن.
٦. الحفاظ على المؤسسات الحكومية والمرافق العامة: عبر التعاون مع الجيش الحر والقوى الفاعلة على الأرض.

المشاريع:

بلغ عدد المشاريع التي قام بها مجلس محافظة درعا والموثقة إلكترونياً (٨٧) مشروعاً موزعة بين قطاعات: الإغاثة، الطبي، الخدمات، البنية التحتية، التعليم، دعم المرأة، الدعم المؤسسي والإعلام، وقد أظهر تحليل لنوعية المشاريع الموثقة إلكترونياً لمجلس محافظة درعا ارتفاع نسبة المشاريع في قطاع الإغاثة مقارنة بغيرها من القطاعات الخدمية حيث بلغت نسبتها (٩٤٪) من المجموع الكلي للمشاريع، يليها في المرتبة الثانية المشاريع الخدمية بنسبة (٢٧٪)، وفي المرتبة الثالثة المشاريع الطبية بنسبة (١٢٪) .

جهة توصيل الدعم:

إذا استقرت في ذهن حيوية المجالس المحلية، ودورها الرائد والمنسي في آن، ظهر بوضوح أن دعم هذه المجالس ينبغي أن يأخذ الأولوية القصوى. وثمة عدة مداخل لهذا الدعم، ولكل ميزاته ومحدوديته: الدعم المباشر عن طريق منظمات دولية غير حكومية، أو الدعم عن طريق الائتلاف الوطني، أو الدعم من خلال المنظمات المدنية السورية في المهجر.



ميزة توصيل الدعم عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية هي ما تمتلكه من خبرات وضبط إداري. غير أنه تعاني خدمة هذه المنظمات من مشاكل أساسية. فكلفة وساطتها تستهلك ما يقارب ثلاثة أرباع ما يصلها من دعم. وبسبب أجنبيّة هذه المنظمات فإنها تساهم في إثارة استقطابات حادّة داخل المجتمع التي تقدّم له الخدمات، وتجارب كثير من مناطق النزاع تدلّ على ذلك.

تقديم الدعم عن طريق الائتلاف ومن خلال حكومته المؤقتة خيارٌ ثانٍ. وميزة هذا المدخل أنّ له نتائج ثانوية حميدة في التهيئة لجهازٍ رسميٍّ يكون أكثر قدرةً على إدارة سورية في المستقبل. غير أنّ الناحية السلبية في هذا الخيار هو أنه لن يستطيع التخلّص من الاصطفافات السياسية الحالية داخل الائتلاف. كما أنّ فاعلية الائتلاف والحكومة المؤقتة تعتمد على توافقات دولية من جهة، وترتبط بقيود للقانون الدولي من جهة أخرى. فلا يمكن للحكومة المؤقتة القيام بمهام كبرى تتصل بنكبة نصف الشعب السوري من غير اعترافٍ أمميٍّ بسيادتها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الواقع الحال من الاعتراف الدولي الرسمي بالحكومة السورية ونظامها.

الخيار الثالث هو أنّ يتمّ تقديم الدعم من خلال المنظمات المدنية السورية التي تعمل خارج سورية وفي البلدان المجاورة لها. وميزة هذه المنظمات أنها على تواصل مع الداخل السوري، وعندها خبرة لا بأس بها في التعامل مع التشكيلات المدنية التي نشأت بعد الثورة. وصحيح أنّ هذه المنظمات قد لا تكون على المستوى المطلوب من الناحية الفنيّة، إلا أنه باعتبار الظروف القاسية جداً والبيئة الخطرة التي تتحرّك فيها، فإنها معقل أمل كبير. ولكي لا يبقى أمر المهنية والأهلية مفتوحاً للتخمين أو عرضةً للاستثمار السياسي، يُطلبُ اعتماد معيار لتحديد مستوى أهلية هذه المنظمات. فما كان منها مؤهلاً وطابق المواصفات العالمية في عملياته، يُعتمدُ جهةً مباشرة لتوصيل الدعم، أما ما كان غير مهيبٍ بعدُ فيدخل في شراكةٍ مع المنظمات الدولية غير الحكومية إلى أن تتحقّق أهليته.

بقي أن نشير إلى مبدأ التوافق الذي تعتمده هذه الرؤية والذي سنفصل فيه لاحقاً. فالمطلوب هو شمول الدعم لكل المناطق، كل بحسب وضعه، وذلك لتقوية الجسم الشعبي بجملته. وفي المقابل، يُحرصُ ألا يصل من هذا الدعم شيءٌ للمناطق الخاضعة لسيطرة النظام، لإجبار النظام على التفاوض السياسي. وعلى كل حال، لا تعيش المناطق الخاضعة للنظام حالاً يدعو للتدخل الإسعافي.

ويطلب اجتراح مدخل قانوني يسمح للمعونات الآتية من الأمم المتحدة أن تصب في هذه المؤسسات وليس في جيب النظام السوري.

إنّ توصيل الدعم مباشرةً للمجالس المحلية هو المدخل الأمثل، برغم الاحتراز المفهوم من أنه يعزّز الحال القائم من التشتت البعيد عن المركزية. لكن لا مندوحة عن ذلك في ظل الواقع القائم، ويمكن أن تصبّ هذه الجهود في تشكّل رابط جامع على صعيد الوطن كله إذا أحسنّا تصميم هذا الرباط الجامع وخلصناه من مركزية هي غير ممكّنة من ناحية وغير مُفضية للتواؤم المجتمعي من ناحية أخرى.

إنّ الحاجة إلى دعم الإقلاع الذاتي للمناطق المهيأة لذلك أمرٌ في غاية الأهمية، لأنه يبطل استراتيجية دأب النظام عليها منذ الأيام الأولى للعمل المسلح ضده، وهي تركيع المقاتلين من خلال تركيع حاضنتهم الشعبية بإغراقها في أوضاع غاية في البؤس، كما أنه يساهم في تخفيف القلق الحقيقي أو سحب الحجة من أصحاب القلق المصطنع من فوضى ستعقب سقوط النظام يتخذونها مبرراً لتأخير سقوطه.

آليات التحقق:

باعتبار غياب الإمكانية العملية لإجراء انتخابات تتمتع بالشفافية وبعيدة عن الشكوك والظعن، وخاصة باعتبار التشريد داخل سورية والإقامة المؤقتة في أماكن أخرى، يجري استثمار ما هو قائم فعلاً ورفع درجة تكامله وتشكيل هيئات أعلى وأعم. ويمكننا استشراف الصيرورة التالية التي تحاول أن تكون طبيعية قدر الإمكان بعيدة عن الشكليات التي تناسب الديمقراطيات في الظروف المستقرة (انظر مخطط رقم ١).

الوحدة الأصغر في هذه البنية هي المجالس المحلية القائمة، والتي تتقاطع إلى حدٍّ ما مع الأحياء وواقع التوزّع السكاني. ولاكتمال الصورة سوف تكون هناك حاجة إلى استحداث مجالس محلية جديدة، ولكن لا يتوقف البدء على تشكيلها ويمكن أن تضاف لاحقاً. وفي المناطق التي فيها مجلس مدينة أو ناحية تُعتمد كجهة مسؤولة، وربما تحتاج إلى مواءمة تشكيلها وآليات تحركها مع صيغة عامة مشتركة متفق عليها، وتُستحدث هذه المجالس في المناطق التي لا توجد فيها.

- المجالس المحلية هي المسؤول المباشر عن مراقبة الخدمات العامة، ومجالس المدينة/الناحية هي المسؤول عن التنسيق بين حاجيات المجالس المختلفة، والمجلس العام للإدارة هو المسؤول عن المصادقة وتمويل المشاريع ونفقات الخدمات العامة.
 - بدل التخطيط المركزي المفصل تعتمد المجالس المحلية على مقاييس التقييم والأداء وحشد التأييد لقرارتها من خلال استشارة المعنيين وإشراكهم في صنع القرار.
 - التحلي بالمرونة تجاه تشكّل المجالس، فالتوافق يغلب أن يكون خياراً مجدياً بديلاً عن انتخابات تمرّقها استقطابات الحال المشرذم، وخياراً عملياً من الناحية الإجرائية لأنّ إجراءات الانتخابات في جو غير مكتمل الحرية والسلامة لا يتّصف بالتمثيل المنصف أصلاً.
 - المهم في المجلس المحلي مشروعياته أي قبول السكان المحليين به ليكون قادراً على تنفيذ سياساته. وهنا وبسبب ظروف الحرب قد لا يمكن استبعاد تخصيص مقاعد لمدنويين مبتعثين من الفصائل العسكرية، لكي يشاركوا في صنع القرار ويتحسّسوا حاجات الناس ومطالبهم، إلا أن ذلك لا يلزم في كل المناطق كما يبين واقع المجالس المحلية، فلكل مجلس ظروفه الخاصة. وقد يكفي تخصيص مقاعد للعسكريين كمراقبين ومشاركين في المناقشات دون أن يكون لهم حق التصويت. الشرعية والمقبولية هي الغاية، والحفاظ على الصيغة المدنية للمجلس المحلي أمر يجب ملاحظته على الدوام، على ألا يتحول إلى معيق يمنع المجلس من القيام بوظائفه. ولا تعني مدنية المجلس المحلي عدم الحرص على رضا العسكريين عند تشكيله.
- ولقد ناقشنا مسألة التمويل، ونرى أنّ الأمثل هو أن يكون مجلس المدينة/الناحية هي الجهة المخوّلة بتلقي التمويل. ومبرّر هذا الاختيار هو أن المجالس المحلية الفرعية صغيرة جداً وربما لا تمتلك المهارات المطلوبة، كما تغلب على اهتماماتها الحاجات المباشرة التي تعينها ولا يمكنها أن ترى الصورة الأكبر ولو كانت لمجالس قريبة منها. وجعل مجلس المدينة/الناحية هو مصبّ التمويل أقرب لأن يتطوّر لاحقاً على نحو رسمي وأسهل أن يتكامل مع الجهات الحكومية. أما لماذا لم يقترح أن يصبّ التمويل في المجلس العام لإدارة القطاع فلأنّ حال عدم الاستقرار والتفكك القائم قد يحول دون ذلك، ولأنه قد يعترض ذلك عدم توافر أهلية إدارية كافية، والأهم من ذلك كله لأنه سوف ينظر إليه أنه منصب سياسي يتحكّم بكثير من المفاسل.



ونلفت النظر إلى أننا استعملنا وصف "القطاع" عند الحديث عن المجلس العام للإدارة، وذلك لأن حدود هذا القطاع قد لا تنطبق مع الحدود الرسمية للمحافظات. ومرة ثانية، على النظرة العملية أن تبني على الواقع بحسب ما هو قائم، لا على صورة رسمية مفترضة. وإذ لم نختر أن يصبّ التمويل في هذا المستوى الإداري للأسباب المذكورة آنفاً ولأنها سوف تكون مدخلاً واسعاً للشكوك والطعون، فإنه يُعهد لمجلس القطاع خمس مهمات حيوية:

١. التنسيق مع المجالس العامة للقطاعات الأخرى.
٢. التنسيق بين مجالس المدن/النواحي.
٣. وتقديم الخبرات لمجلس المدينة/الناحية.
٤. والتواصل مع الحكومة المؤقتة.
٥. الإشراف على المساعدات المخصصة التي تعالج حالة متفرّدة لمكان ما.

فإذا قام المجلس العام لإدارة القطاع بهذه المهام على وجه حسن اكتسب شرعيته اكتساباً. إنّ علينا أن نتذكّر أنه باعتبار التجارب المريرة للسنيين السابقة، ليس ثمة وسيلة تمنح الشرعية الكافية لأيّ جسم سياسي، وما جرى اقتراحه يمكن أن يُكسب الشرعية على نحو طبيعي تدريجي. وكما يظهر في المخطط أعلاه، جرى تعمّد طبقة إضافية للمجالس متوضّعة بين المجالس المحلية والمجلس العام لإدارة القطاع لاعتبارين، أولهما من الأسفل إلى الأعلى وهو مراعاة فهم خصوصية كل ناحية، وثانيهما من الأعلى إلى الأسفل وهو صنع حالة من التمازج بين خصوصيات النواحي على مستوى القطاع.

ونشير إلى أن التصميم أعلاه يفترض حكماً أن لا يكون لوزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة دوراً سيادياً هرمياً كما هو الحال عند وجود نظام مستقر مركزي. إنّنا نرى في المرحلة الحالية أن تقتصر وزارة الإدارة المحلية على دور الهيئة الاستشارية التدريبية المعنية بوضع المعايير والإجراءات التي تنظم عمل المجالس المحلية، وأن تعمل بمنطق إداري يأخذ بعين الاعتبار اللامركزية والوضع الخاص الذي تمر به البلاد.

خاتمة :

إن إيجاد شرعية محلية حقيقية على الأرض، من خلال خدمة السكان المحليين وإدارة مصالحهم وتحقيق الحدود الدنيا من التمثيل، والتعاطي مع مختلف الملفات المحلية بمنطق الدولة المُكفِّة الخادمة لا بمنطق الفصيل الوصي المتغلب .

واتجاه ذلك صعوداً واتساعاً باتجاه القطاعات الأوسع (مجلس محلي ← مدينة / ناحية ← قطاع) هو وحده القادر على إعادة زمام المبادرة للسوريين أنفسهم وعدم شعورهم بالغبن والتهميش، إن انتظام الدعم وفق الآليات المذكورة في هذه الورقة سيعزز المؤسسة اعتباراً من الهياكل الصغرى، وسيحد بشكل كبير من تفشي ظاهرة المحسوبية والمال السياسي المفضي إلى استقطابات سياسية معيقة، وسيعزز وفق الهيكلية المقترحة مشاركة فاعلة لكل القطاعات المحلية في مختلف القرارات على كافة الصعد .

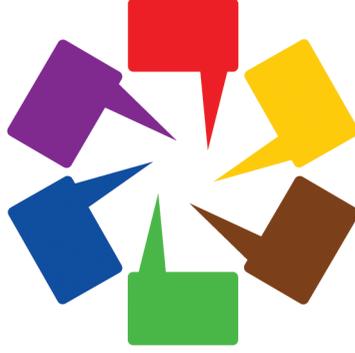




الخلاصة والتوصيات

١. الثورة تمضي وتنتقل من مرحلة إلى مرحلة، ولكل منها فكرها وأدواتها ورجالها، وإن الجمود على شيء منها يعني جمود الثورة، وتوقفها عن المضي للوصول إلى أهدافها النهائية.
٢. العمل للثورة قريبة من القربات، يحتسب العاملون فيها أجرهم عند الله تعالى، ولا يتنافسون على شيء من حطام الدنيا: منصب أو جاه أو مال، ولا ينتظرونه، بل أمرهم شورى بينهم، يتواسون ويتعاونون ويؤثرون على أنفسهم، وبهذا ينالون رضا الله وتوفيقه وتأييده.
٣. يجب الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة في المناطق المحررة، وبناء نموذج الحكم الرشيد، الذي سيجذب عددا أكبر من السوريين إلى صف الثورة، وسيقنع المجتمع الدولي بوجود بديل جاهز يضمن الأمن والاستقرار في البلاد.
٤. بعد خمس سنوات لم يعد مقبولا استمرار الحالة الفصائلية، لا عسكريا ولا خدميا ولا سياسيا، ويجب العمل على إنشاء قيادة عليا موحدة تضمهم جميعا.
٥. تجربة المجالس المحلية كانت أقرب التجارب لمنطق الدولة، ويجب العمل على تمكينها، وتوظيفها في مشروع القيادة العليا الموحدة.





مركز الحوار السوري

Syrian Dialogue Centre